



نص للخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين

طنجة - السبت 30-7-2011

”الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالشُّكْرُ لَهُ، وَالْإِغْتِيَادُ بِرِجَالِهِ، وَالْإِسْتِغْنَاءُ بِمَوْلَانَا، وَالْإِيْتِمَانُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ“

شعبي العزيز،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن نحتفل بالذكرى الثانية عشرة لاعتلائنا العرش، في كل
الدستور الجديد للمملكة، الذي ارتضيناه، ملكا وشعبا، باستفتاء الأمة، تعاقدنا متجددا،
مرسخا للعهد الوثيق بين العرش والشعب.

ونود، بداية، الإشادة بالمشاركة المكثفة، والانخراط القوي للشعب المغربي
كافة، في المعن والبولادي، داخل الوطن وخارجه؛ أفرادا وجماعات، نساء ورجال،
شبابا وكهولا، أحزابا ونقابات وجمعيات، لجنة استشارية وآلية سياسية، ونخبا فكرية، في
إنجاز هذا التحول الكبير؛ الذي تحقق بإرادة وطنية مستقلة. وهو ما يجعله مبعث اعتزاز
لجميع المغاربة، وموضع تقدير دولي للنموذج المغربي المتميز.

كما نود التنويه بما بذلته جميع السلطات العمومية، والتمثيلات الدبلوماسية للمملكة،
من جهود دؤوبة، لحسن تنظيم هذا الاستفتاء الدستوري، بما يقتضيه الأمر من التزام
بالقانون، ونزاهة وشفافية وحياد.

والآن وبعد أن قال الشعب كلمته الحاسمة، بالمصادقة على الدستور الجديد، بمضامينه
المتقدمة، بما يجعله دستورا لجميع المغاربة، فقد ارتأينا أن يكون خطابنا لك اليوم، منصبا
حول المرحلة الموالية للمصادقة عليه. إنها مرحلة تفعيله الأمثل، روحا ومنهوقا، والذي
نحن به ملتزمون، وله ضامنون وعلى حسن تصييقه ساهرون.

بيد أن أي دستور، مهما بلغ من الكمال؛ فإنه ليس غاية في حد ذاته، ولا نهاية
المكاف؛ وإنما هو أساس متين، لتعاقد سياسي جديد، على الماضي قحما، في ترسيخ دولة



القانون وحقوق الإنسان، والحكامة الجيدة والتنمية؛ وذلك بإرساء مؤسسات ناجحة وذات مصداقية.

ومهما كانت فعالية هذه المؤسسات، فستظل صورية، ما لم تنعكس نتائج عملها على الوطن: صيانة لسيادته وأمنه ووحدته، وتنميته وتقدمه؛ وعلى المواطنين: حرية، ومساواة، وكرامة، وعدالة اجتماعية.

وإذا كنا قد حققنا، شعبي العزيز، لموحننا الوطني الكبير، للدخول في عهد ديمقراطي جديد؛ فإن التحدي الأكبر هو تأهيل وتعبئة كل الفاعلين، ليصبح هذا الدستور واقعا ملموسا، وممارسة يومية، تجسد ديمقراطية الدولة والمجتمع معا؛ وتفتح آفاقا مستقبلية، وأعدة بالعيش الحر الكريم، وخاصة لشبابنا ولفئات الشعبية.

ويحل عمادنا لرفع تحديات المرحلة المقبلة، الإيمان القوي بثوابتنا الوطنية، والثقة الكاملة في ذاتنا وقدراتنا، وفي مصداقية مؤسساتنا، ووجهة اختياراتنا، وفي دينامية مجتمعنا؛ والعمل الدؤوب، والاستثمار الأمثل لمناخ الثقة، الذي كرسه الإقرار الشعبي الجماعي للدستور.

شعبي العزيز،

إن نهوضنا بأمانتنا الدستورية، في ضمان حسن سير المؤسسات الدستورية؛ يتجسد، قبل كل شيء، خلال هذه المرحلة الهامة، في حرصنا على حسن إقامتها، في أقرب الآجال، وفق المرتكزات الثلاثة التالية:

+ أولا: الالتزام بسمو الدستور روحا ومنهوقا، كنهج قويم ووحيد لتطبيقه. ومن ثم، نعتبر أن أي ممارسة أو تأويل مناف لجوهر الديمقراطية يعد خرقا مرفوضا مخالفا لإرادتنا، ملكا وشعبا.

+ ثانيا: إيجاد مناخ سياسي سليم، جدير بما أفرزه هذا الدستور من مغرب جديد، مفعم بروح الثقة والعمل، والإقدام والتعبئة والإمل، والالتزام بتجسيد جوهر المتقدم على أرض الواقع.

+ ثالثا: العمل بروح التوافق الإيجابي، على تفعيل المؤسسات الدستورية، بالاعتماد الجيد للنصوص القانونية، اللازمة والإصلاحات السياسية الهادفة لانبثاق مشهد سياسي ومؤسسي جديد وسليم، جدير بدستورنا المتقدم، وكفيل بعدم إنتاج ما يشوب المشهد الحالي من سلبات واختلالات.



فكل تباطؤ من شأنه رهن دينامية الثقة، وهدر ما يتيح الإصلاح الجديد من فرص التنمية، وتوفير العيش الكريم لشعبنا الأبى؛ فضلا عن كون كل تأخير يتنافى مع الصابم المؤقت للأحكام الانتقالية للدستور وعلى هذا الأساس ندعو كافة الفاعلين المعنيين، إلى اعتماد جدولة زمنية مضبوطة، تمكنهم وسائر المواهبين، من رؤية واضحة، لإقامة المؤسسات الدستورية، في الآمد القصيرة والمتوسطة.

+ فعلى المدى القريب، ينبغي إعلاء الأسبقية لإقرار القوانين الجديدة، المتعلقة بالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وفي هذا الصدد، تجدر البداية بانتخاب مجلس النواب الجديد، لتتولى بناء على نتائج الاقتراع الخاص به، وصبغاً لأحكام الدستور تعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي سيتصدر نتائج انتخاباته، وليتأتى، بإذن الله، تشكيل حكومة جديدة، منبثقة من أغلبية برلمانية، متضامنة ومنسجمة.

أما بالنسبة لمجلس المستشارين، فإن إقامته رهينة بالمصادقة على القوانين التنصيمية والتشريعية، المتعلقة بالجمهورية المتقدمة وبالجماعات الترابية الأخرى وبالغرفة الثانية؛ وكذا بإجراء الاستحقاقات الانتخابية الخاصة بها؛ وفق جدولة زمنية محددة، يتم إكمالها بتنصيب مجلس المستشارين، بتركيبته الجديدة، قبل متم سنة 2012.

وفي هذا الإطار نحث جميع الفاعلين المعنيين، على العمل البناء لتوفير الظروف الملائمة، لجعل هذا المسار الانتخابي المتعدد والمتوالي يتم في التزام بقيم النزاهة والشفافية، والتحلي بالمسؤولية العالية، وجعل المصالح العليا للوطن والمواهبين فوق كل اعتبار.

وانطلاقاً مما رسخه الدستور من إقامة سلطنة قضائية مستقلة، فإنه يتعين العمل في الأمد المنظور على إقرار التشريعات المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطنة القضائية، وبالمحكمة الدستورية.

+ أما على المدى المتوسط، فيفضل التأهيل التشريعي العام، من أهم الأوراش التي على الحكومة والبرلمان النهوض بها، قبل نهاية الولاية التشريعية المقبلة، وهو ما يقتضي بلورة خارطة طريق مضبوطة، لإعداد واعتماد مختلف القوانين التنصيمية، وإقامة المؤسسات المرتبطة بها، الحقوقية منها والتنمية.



وإذا كان من الطبيعي أن يعترض التصديق السليم للدستور الجديد، كأي مسار تاريخي، بعض الصعوبات، وأن تقف أمامه بعض المعوقات؛ فإن على الجميع، كل من موقعه، التعبئة الشاملة، والمشاركة المواطنة والملتزمة، في بناء هذا الصرح الدستوري المتقدم، بروح الثقة والعمل الجماعي؛ بعيدا عن نزوعات التئس والعدمية، والممارسات التضليلية البالية.

شعبي العزيز،

إن استكمال بناء الصرح المؤسسي والتنموي للدستور الجديد، يكفل رهينا بالعمل الجاد، من أجل التأهيل العميق والفعلي للمشهد السياسي، واستثمار مناخ الثقة لإعادة الاعتبار للعمل السياسي النبيل في بلادنا.

وفي هذا الصدد، فإن الأحزاب السياسية، التي كرس الدستور الجديد مكانتها، كفاعل محوري في العملية الديمقراطية، أغلبية ومعارضة، مدعوة لمضاعفة جهودها لتحقيق مصالح المواطنين، وخاصة الشباب، مع العمل السياسي، بمفهومه الوصفي النبيل، سواء في نطاق الأحزاب، التي أنزلت بها الدستور مهمة المساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين؛ أو بالانخراط في المؤسسات الحكومية، الممارسة للسلطة التنفيذية، أو في المؤسسة البرلمانية، ذات السلطات التشريعية والرقابية الواسعة، أو في هيئات وآليات الديمقراطية المحلية، أو التشاركية، أو المواطنة.

وفي نفس السياق، فإن المنصوصة الدستورية الجديدة، تتطلب من الفاعلين السياسيين التنافس الجاد، في بلورة مشاريع مجتمعية متميزة، وتجسيدها في برامج تنمية خلاقة وواقعية؛ وكذا في اختيار النخب المؤهلة لحسن تدبير الشأن العام، وطنيا وجمويا ومحليا.

بيد أن التكريس الدستوري لمبدأ ربح القرار السياسي بتتائم صناديق الاقتراع، يلقي على عاتق المواطنات والمواطنين النهوض بالأمانة الجسيمة، لحسن اختيار ممثليهم. فعلى الجميع أن يستشعروا أن الأحزاب والاختيارات التي يريدونها الشعب، والمؤسسات المنبثقة عن إرادته، هي التي ستتولى الحكم نيابة عنه، وتتخذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام، لهيئة مدة انتدابها، باختيار منه.

كما أن على المنتخبين استحضار أن تلامز المسؤولية بالمحاسبة قد صار قاعدة لها سموها الدستوري، وجزؤها القانوني، ووضولها الأخلاقية الملزمة.



وبموازاة ذلك، يجدر تفعيل التكريس الدستوري لكل من دور المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والاتصال في البناء السياسي والحقوقى والتنموي؛ بما يمكنهما من النهوض بمسؤوليتهما الفاعلة، كقوة اقتراحية، وكرافعة ناجعة، وشريك أساسي في توطيد هذا البناء.

شعبي العزيز،

إن التعاقد الدستوري والسياسي الجديد، بما يكفله من منكمومة متكاملة لحقوق الإنسان وواجبات المواطنة، سيبقى صوريا ما لم يقترن بانبثاق تعاقد اجتماعي واقتصادي تضامني، يجعل كل مواطن ومواطنة يلمس الأثر الإيجابي لهذه الحقوق على معيشه اليومي، وعلى تقدم وطنه.

ومن هنا، فإن تفعيل آليات الدستور الجديد، لا يجوز أن يحجب عنا ضرورة مواصلة جهود التنمية؛ بل يتعين أن يكون بحكامته الجيدة، رافعة قوية لتسريع وتيرتها، في حفاظه على التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية، التي صارت قاعدة دستورية.

كما أن توسيع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي جاء بها الدستور الجديد، يقتضي مواصلة رفع التحدي الأكبر، للتصدي للبطالة والفقر، والمشاشة والأمية، وذلك من خلال إطلاق جيل جديد من الإصلاحات العميقة لتيسير أسباب ولوج كل مواطن، لجوهر هذه الحقوق، من تعليم نافع، وعمل منتج، وتغطية صحية، وسكن لائق، وبيئة سليمة، وكذا من تنمية بشرية، ولاسيما من خلال مواصلة تفعيل الأمل لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبنفس العزم، فإن التعاقد الاقتصادي الجديد، يقتضي الاهتمام بمنكمومة الإنتاج الاقتصادي، وإذكاء روح المبادرة الحرة، خاصة من خلال تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما ينسجم مع روح الدستور الجديد، الذي يكرس دولة القانون في مجال الأعمال، ومجموعة من الحقوق والميئات الاقتصادية، الضامنة لحرية المبادرة الخاصة، ولشروط المنافسة الشريفة، وآليات تخليق الحياة العامة، ولضوابط زجر الاحتكار والامتيازات غير المشروعة، واقتصاد الربيع، والفساد والرشوة.

شعبي العزيز،

إن القانون الأسمى الجديد للمملكة، بما يكرمه من تشبث بالمرجعيات والقيم الكونية المثلى، ومن سمو للمواثيق الدولية - كما صادقت عليها المملكة - على



التشريعات الوكصنية، يشكل رافعة قوية لعمل الدبلوماسية الوكصنية، في خدمة المصالح العليا والقضايا العادلة للمغرب، وتعزى إشعاعه الجمهورى والدولى.
واننا لواقفون بأن هذا التصور المؤسسى والتنموى المتميز، بإرسائه لدعائم الجمهورية الموسعة، والحكمة الترابية، بكل مناحق المملكة، وفي صدارتها أقاليمنا الجنوبية؛
ميشكل دعما قويا لمبادرة الحكم الذاتى، كحل سياسى ونهائى للنزاع المفتعل حول صحرائنا، وذلك من خلال تفاوض جاد، مبني على روح التوافق والواقعية، وفي إطار المنظمة الأممية، وبالتعاون مع أمينها العام، ومبعوثه الشخصى.
ولذ نؤكد أن قضية وحدتنا الترابية ستحل أسبقية الأسبقيات، في سياستنا الداخلية والخارجية، فإننا ماضون في الدفاع عن سيادتنا ووحدتنا الترابية، التى لا مجال فيها للمساومة.

وانطلاقا من ثوابت سياستنا الخارجية التى عملنا، منذ اعتلائنا العرش على ترسيخها، فإننا عازمون على المضي قدما في خدمة المصالح العليا للموطن، وتوكيد روابط انتمائه الإقليمى، وتنمية علاقاته الدولية، مهما كانت الإكراهات الناجمة عن السياقات الدولية المضطربة، والأوضاع الإقليمية الصعبة.

كما أن تعزى انخراط المغرب في المنصومة الحقوقية الدولية، كسبغا لما كرسه الدستور الجديد، من دسترة قواعد الحكامة الجيدة، كفيل بترسيخ مصداقية بلادنا كشريك اقتصادى ذى جاذبية قوية في ميدان الاستثمار، عماده في ذلك رصيده الهام في مجال الشراكات والتبادل الحر مع عدة دول ومجموعات، سواء في حوارنا المباشر، أو مع قوى اقتصادية أخرى وازنة.

أما بالنسبة لروابط انتمائنا الإقليمى، فإننا سنحل متشبتين ببناء الاتحاد المغاربى، كخيار استراتيجى ومشروع اندماجى لا محيد عنه؛ مع ما يقتضيه الأمر من تصميم ومثابرة، لتذليل العقبات، التى تعرقل، مع كامل الأسف، تفعيله ضمن مسار سليم ومتجانس.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب لن يدخر جهدا لتنمية علاقاته الثنائية مع دول المنصومة؛
مسجلين الوتيرة الإيجابية للقاءات الوزارية والقصاعية الجارية، المتفق عليها مع الجزائر الشقيقة.



وإننا ملتزمون، وفاء لأواصر الأخوة العريقة بين شعبينا الشقيقين، ولتطلعات الأجيال الصاعدة، بإعطاء دينامية جديدة، منفتحة على تسوية كل المشاكل العالقة، من أجل تهييم كامل للعلاقات الثنائية بين بلدينا الشقيقين، بما فيها فتح الحدود البرية؛ بعيدا عن كل جمود أو انغلاق، مناف لأواصر حسن الجوار، وللاندماج المغاربي، وانتصارات المجتمع الدولي، والفضاء الجهوي.

وعلى مستوى انتمائه العربي والإسلامي، فإن المغرب، الذي يتابع بانشغال ما يجري في بعض البلدان العربية الشقيقة من تحولات، يعتبر أنه لا مناص من التعايش مع قضايانا وتحدياتنا، بروح جريئة واستشرافية، بالحوار التوافقي البناء؛ بعيدا عن كل أشكال التعامل التقليدي، الذي برهن عن محدوديته وعدم جدواه، وذلك لتصويق المخاطر المهددة لسلامة الدول ووحدهما الترابية.

وإن خدمة المصالح الحيوية للأمة العربية في هذا الاتجاه، ليقضي، قبل كل شيء، الاعتماد على روح التعاون والتكامل، والشراكة المثلى بين كل مكونات الوطن العربي، وتكثافته الإقليمية.

وتكفل القضية الفلسطينية في صدارة اهتماماتنا، ولا سيما في هذه الحرفية التي تشهد انبثاق آمال عريضة، أفرزتها المواقف الإيجابية لبعض الأصراف الدولية الكبرى، والآثار المنشودة من المصالحة الفلسطينية.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس فإننا نوجه نداء للرباعية الدولية، لتحمل مسؤولياتها في هذه المرحلة الحرجة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ مجددين التأكيد على أن السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط، يمر عبر ضمان حقوق جميع شعوب المنطقة في الحرية والاستقرار والازدهار، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للاستمرار، عاصمتها القدس الشرقية.

أما علاقاتنا مع عمقنا الإفريقي، الذي يشكل مجالاً لفرص وأعدة، فإننا حريصون على نهج مقارنة متجددة، قائمة على التضامن، ومبنية على تعزيز الأمن والاستقرار، خاصة في منطقة الساحل والصحراء؛ فضلا عن خلق شروط تنمية بشرية، تسهم في النهوض بالإنسان الإفريقي، كسبغا لأهداف الألفية للتنمية.



كما أن ما يجري من أحداث ومتغيرات في منطقة جنوب المتوسط، يؤكد ضرورة تحقيق نقلة نوعية في مسارات الشراكة بين الشمال والجنوب، من أجل خلق فضاء اقتصادي وإنساني متضامن ومنسجم، تتقاسم شعوبه قيم الديمقراطية والتنمية المشتركة. ويمكن لشراكة المغرب مع الاتحاد الأوروبي، بمختلف أبعادها، أن تشكل مصدر إلهام لصياغة هذه المقاربة المتكافئة، ذات المنافع المتبادلة. وسيواصل المغرب تعاونه مع باقي الشركاء، في القارتين الأمريكية والآسيوية، في إطار شراكات استراتيجية مثمرة، بما يضيف المزيد من الحيوية على شراكاتنا عبر العالم.

شعبي العزيز،

في هذا الحرف التاريخي المتميز بتدشين عهد دستوري جديد، نستحضر بكل خشوع وإكبار الأرواح الظاهرة لجدنا المقدس بكل الحرية والاستقلال، جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، باني الدولة المغربية العصرية، وكافة شهداء الوطن الأبرار، أكرم الله مثوالم.

كما نتوجه بالإشادة إلى قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والامن الوطني، والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تفانيهم وتجندهم الدائم، تحت قيادتنا، للدفاع عن حوزة الوطن وسيادته، وصيانة أمنه واستقراره.

شعبي العزيز،

كما أن لكل زمن رجاله ونساءه، ولكل عهد مؤسساته وهيئاته؛ فإن دستور 2011، بصفته دستور متقدما من الجيل الجديد للدساتير، يستلزم بالمقابل جيلا جديدا من النخب المؤهلة، المتشعبة بثقافة وأخلاقيات ميسامية جديدة، قوامها التحلي بروح الغيرة الوطنية، والمواطنة الملتزمة، والمسؤولية العالية، وخدمة الصالح العام.

كما يتطلب انتهاج السياسات المقدماة، الكفيلة بتحسين المكتسبات، وتقويم الاختلالات، والنهوض بالإصلاحات الشاملة.

وذلكم هو السبيل الأمثل لتحقيق لعموحنا الجماعي لبناء مغرب جديد، موحد ومتقدم، يحقق المواطنة الكاملة لكل أبنائه، ويحفظ كرامتهم، ويصون وحدة الوطن وسيادته.

"رينا آتنا من لدنك رحمة، وهيء لنا من أمرنا رشدا". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".